

تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية للعام 2009

يعتبر أمن الإنسان هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، في الوقت الذي تعني فيه التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، نجد أن أمن الإنسان يهتم بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم. لقد رصد التقرير المخاطر التي تواجه الإنسان العربي بما فيها الفلسطيني بما يلي:

1. اشد المخاطر الذي تواجه الإنسان في البلدان العربية بما فيها فلسطين هي ممارسات الدولة بالمنطقة العربية التي تهدد أمن الإنسان، وتشهد هذه الممارسات وفقاً لتجاهلها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، واستغلال الدولة لحقها باستخدام القوة والإكراه، ومدى اسانتهأ لاستخدام السلطة.
2. يذهب التقرير فيما يتعلق بالهوية والتنوع والمواطنة إلى أنها ليست سبباً مباشراً في وقوع النزاعات، بينما الوجه الحقيقي للنزاعات يكمن في تعثر سبل الوصول إلى السلطة السياسية أو الثروة وغياب قنوات التمثيل والمشاركة السياسية وقمع التنوع الثقافي واللغوي، وفي أغلب الأحوال تكون النزاعات المتعلقة بالهوية ناتجة لاستغلال الزعامات السياسية. وفي الوقت الذي تنص فيه الدساتير العربية على عدم التفرقة على أساس اللغة أو الدين أو العرق أو النوع، يذهب التقرير إلى وجود تمييز ضد النساء في المدونات القانونية العربية.
3. ويشير التقرير إلى أن أجهزة الدولة بالمنطقة العربية تمارس انتهاكاً لحقوق المواطنين في الحياة والحرية من خلال التعذيب والاحتجاز غير القانوني، واستشهد التقرير في هذا الخصوص لبيانات المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ثماني دول عربية مارست التعذيب بحق مواطنيها، وتزايد حالات الاحتجاز غير القانوني بها. وعرقلة دور السلطة القضائية ومحاولات الاعتداء على استقلالها من قبل السلطة التنفيذية.
4. يرصد التقرير أيضاً مجموعة من الظواهر المقلقة، منها ظاهرة زواج القصر وما يترتب عليه من تكبير حرية الفتاة في الزواج، وتعرضها للحمل المبكر وما يترتب عليه من مضار صحية، وترتفع هذه الظاهرة في كل من الصومال واليمن وموريتانيا وجزر القمر والسودان بنسب بلغت 45% و37% و30% و27% على التوالي من الفئة العمرية 20-24 سنة للفتيات التي تزوجن في سن قبل الـ18. ولا يتوقف التمييز السلبي ضد النساء على الزواج المبكر ولكن هناك جرائم الشرف وتعرض النساء للاغتصاب، وسيادة الثقافة الذكورية لدى العديد من البلدان العربية.
5. وثمة ظاهرة أخرى لفئة المستضعفين في المنطقة العربية وهي الاتجار بالبشر، وتأخذ صوراً عدة منها العمل القسري، أو اتساع نشاط شبكات الاتجار بالبشر في المنطقة العربية باعتبارها دول ممر أو مقصد من بعض الدول الأخرى، وتعد النساء والأطفال الأكثر تعرضاً لهذه الظاهرة السلبية.
6. وما يهدد الأمن الإنساني في المنطقة العربية هم اللاجئين العرب، حيث بلغ عددهم نحو 7.5 ملايين لاجئاً بما يمثل نسبة 50% تقريباً من عدد اللاجئين على مستوى العالم، ويمثل الفلسطينيون والعراقيون الجانب الأكبر من اللاجئين العرب، ويتمركزون بشكل أساسي في سوريا والأردن ولبنان. كما تعرف دول عربية أخرى ظاهرة اللجوء مثل السودان والصومال.
7. كما ان ظاهرة البطالة بين الشباب العربي من أعلى المعدلات بين مناطق العالم الأخرى، حيث تصل في المنطقة العربية لنحو 40%، والعالم العربي مطالب في عام 2020 بتوفير نحو 51 مليون فرصة عمل جديدة.

8. أما عن أوضاع الفقر في العام العربي اشار التقرير الى وجود، نحو 34.6 مليون عربي يعانون من فقر مدقع. وينظر التقرير إلى مستوى الدخل في العالم العربي على أنه يمثل حالة من المستويات المعتدلة للمساواة. إلا أنه يرصد أن الإقصاء الاجتماعي قد ازداد بمعدلات كبيرة في العقدين الماضيين في العالم العربي.

9. على الرغم من الوضع النسبي الأفضل للمنطقة العربية بين دول العالم فيما يتعلق بالجوع، إلا أن التقرير يرصد أن ظاهرة الجوع في العالم العربي في تزايد.

10. يركز التقرير على ضعف الإمكانيات الصحية في البلدان العربية، والتركيز على الطب العلاجي، إلا أن الظاهرة الخطيرة هي اتساع رقعة عدد المصابين بمرض نقص المناعة (الإيدز) وخاصة بين النساء، والمفجع أن المرض أكثر انتشاراً في البلدان الأشد فقراً وبخاصة السودان الذي يستحوذ على العدد الأكبر من المصابين بهذا المرض. فحسب بيانات عام 2007 بلغ عدد المصابين بالإيدز في المنطقة العربية 435 ألفاً، يوجد بالسودان منهم ما نسبته 73.5%.

11. يرصد التقرير حالات محددة لبلدان عربية تحت الاحتلال وهي فلسطين والعراق والصومال، وما لذلك من تهديد لأمن الإنسان في هذه البلدان من خلال ثلاثة معايير هي تهديد حياة الإنسان، والتلوث البيئي، وتهديد النشاط الاقتصادي.

12. وذهب التقرير إلى أن الدول العربية بزعم تحقيق الأمن القومي تعمد لتأجيل مسيرة الديمقراطية ومشاركة المواطنين في الحكم، وحمل التقرير الاحتلال والتدخل العسكري المسؤولية فيما يتعلق بتهديد أمن الإنسان في هذا المجال.

أوصى التقرير بالتركيز على عوامل سبع لتحقيق هذا الأمن، وهذه العوامل هي: حماية البيئة، وضمان الحقوق والحريات، واعتراف الدول والمجتمع بالتجاوز في حق الفئات الضعيفة، والعمل على تحسين أوضاعها وحصولها على كامل حقوقها، والتركيز على تنوع مصادر النمو في الاقتصاد العربي، والقضاء على الجوع وسوء التغذية، والارتقاء بمستويات الصحة للجميع. وأكد أن الممارسات الخارجية المتمثلة في الاعتداءات على المنطقة العربية محكوم عليها بالفشل ولا يمكن أن يقبل بها المجتمع الدولي.